دلالة العقل على كثير من الصفات الإلهية السمعية

الدكتور/ صالح بن محمد مبارك مُطَهَّر

أستاذ العقيدة والدراسات الإسلامية المساعد بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

كلية الشريعة وأصول الدين جامعة الملك خالد أبها

Rational evidences of many divine attributes

Dr. Saleh Muhammad Mubarak Mutahhar

Assistant Professor of Creed and Islamic studies in the department of Creed and Contemporary Sects, Faculty of Shariah and Fundamentals of Religion at King Khalid University

ملخص البحث

العلم بالصفات الإلهية أشرف العلوم، والمصدر الحق لهذا العلم هو وحي الله المعصوم، استدلالا وتقعيدا لنفي النقائص والعيوب عن الله تعالى، وإثبات صفات الكمال والجلال له سبحانه، لأنه لا أحد أعلم بالله من الله، وحصر المصدرية في الوحي لا يعنى إلغاء العقل وإهماله، بل الأمر على خلاف ذلك تماما، فالصفات الإلهية وإن كانت غيبا إلا أنا نرى أن العقل يقدر على العلم بالكثير منها مما ثبت بالسمع- ماعدا الخبرية- وفي ذلك دلالة على صحة الوحي ومواءمته للعقل ودفع أي تعارض متوهم بينهما.

وكذلك اظهار لقيمة العقل والذي يكمن دروره الحقيقي في التسليم للوحي ومتابعته مما يجعل العقل يتألق ويبدع عندما يعمل في ظل الوحي، وهنا نتناول أصولا صحيحة وأدلة محكمة-كما هو منهج القرآن الكريم- والذي يبيّن ما يستدل به العقل ويرشد إليه من المطالب الشرعية؛ وعليه فلا تعارض ولا تصادم بين الدليلين ألبتة؛ فضلا عن أن يكون بين نصوص الوحي تناقض واضطراب مادام المعقول صريح والمنقول صحيح؛ وندلل لذلك ببعض من الصفات الإلهية السمعية التي يمكن إثباتها بالعقل.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه والتابعين، أما بعد:-

فإن العلماء الربانيون سلكوا مسالك عدة في اهتماهم بعلم العقيدة، كالعمل على تصحيحها، وتعميقها في نفوس أهلها، ومن تصحيح العقيدة إزالة الشوائب التي قد تعلق بها. سواءً كانت تلك الشوائب مطروحة من قبل أصحاب البدع، أو من وساوس الشياطين، مما جعل عقيدتنا الإسلامية ثابتة شافية هادية، تقاوم البدع والخرافات، وتروي ظمأ العقول ولهف القلوب، وترشد الحيارى وتثبّت السائرين.

والعلم بصفات الله تعالى وأفعاله هو أشرف العلوم وأنفعها؛ لأنه يعرّفنا بالله خالقنا ويحببه إلينا، وبه تظهر أشياء من كماله وجلاله تعالى؛ ولابد للعلم الحق به

تعالى من مصدر صحيح يستمد منه، ومصادر المعلومات إما سمعية وإما عقلية، والسمعية أقوى وأصح خصوصاً ما يتعلق بالأمور الدينية الغيبية، فالوحي هو الطريق الصحيح للعلم بالله لعصمته ولسلامته من التناقضات؛ ومما يؤكد ذلك أنه فتح الباب أمام العقل ليجتهد ويبحث في ظل نصوصه، ومتى استرشد العقل بالوحي حقق نتائج صحيحة سليمة؛ بل إننا نرى العقل السليم يقر ويسلّم للوحي الصحيح في كل ما يخبر عنه ولا يعارضه، وذلك هو الدور الحقيقي للعقل، لأنه لمقارنة بين العقل المخلوق الجهول والخالق العظيم المحيط بكل شيء علما، وهذا البحث الذي بين أيدينا يعمل على إظهار تقريرات العقل لما أثبته الوحي، وبالذات في كثير من الصفات الإلهية السمعية؛ ولولا أن الوحي حق لما حصلت هذه المواءمة بينهما، وقد استلهمت فكرة هذا البحث من كلام لشيخ الإسلام أحمد ابن تيمية الحراني– رحمه الله– في العقيدة التدمرية [1].

أهمية الموضوع:

إن للعقل مكانة عظيمة في شريعة الإسلام فقد جعله أحد الضروريات الخمس التي يجب المحافظة عليها وحرّم كل ما يفسده أو يؤذيه، وفتح له أفاقا واسعة للمعرفة والاستدلال والاستنتاج؛ فوضع له المنهج السديد الذي به عصمته من التخبط والانحراف، وحتى يسير في ركابه بطمأنينة وثقة في كل ما يخبره به ويقرره عليه، وهذا أمر لا يفعله إلا من كان حقاً في ذاته ومضمونه؛ وقد كان الوحي لا يأتي بما يستحيل في العقول؛ وإنما بما تحار فيه؛ ومن مكانة العقل في الوحي أن جعل دلالته معتبرة وذات قيمة متى ما كانت صحيحة، بخلاف المبالغة في تعظيمه وتقديمه على الوحي فإنها قدح في العقل ذاته، لأنه لو كان العقل حجة مطلقة في استمداد الأحكام لما كان لرسل الله وكتبه حاجة، وفي الجانب الآخر عاتب القرآن أصحاب التقليد والجمود المهملين للعقل والملغين له.

---

(1) وذلك في الشطر الأول من القاعدة السابعة التي ختم بها المؤلف الأصل الأول من التدمرية انظر مجموع الفتاوى الكبرى 88/3.

أسباب اختيار البحث:

ولاختيار هذا البحث أسباب أهمها:

1- العمل على إظهار الجانب العقلي الذي تضمنته واختصت به الأدلة السمعية.

2- بيان العلاقة المتينة بين الأدلة القطعية- السمعية منها والعقلية-.

4- تأكيد أنه إذا أحسن الاستدلال بالأدلة النقلية تحققت الموافقة مع الأدلة العقلية.

5- بيان أن الدليل البدعي هو الذي يضاد الدليل الشرعي.

6- إبراز أن في تقديم الأدلة السمعية استيعاب للعقل وأكثر، إضافة إلى أنه عبادة خالصة لله.

أهداف البحث:

ويهدف البحث لما يلي:

الأول: إثبات أن الأدلة العقلية المنضبطة بالشرع تعتبر شرعية.

الثاني: رفد الدليل الشرعي بأدلة عقلية صحيحة؛ لمخاطبة العصر الحاضر بما يناسبه.

الثالث: بيان شمولية الإسلام في دلائله ومسائله.

الرابع: محاولة تقليص الخلاف بين أفراد الأمة.

مشكلة البحث:

لعل التساؤل الذي يجيب عنه هذا البحث هو: هل يمكن إثبات عدد من الصفات الإلهية السمعية الغيبية بالعقل؟ وما أعظم دليل اعتمد عليه نفاة الصفات في نفيهم لها؟ وهل توجد أدلة عقلية صحيحة توافق النقل يمكن الاعتماد عليها؟

الدراسات السابقة:

والحق أن مثل هذه الجزئية المتعلقة بإثبات الصفات بالعقل لم أجد أحد بحث هذه المسألة المذكورة في القاعدة السابعة من الأصل الأول من التدمرية عند شيخ الإسلام، وذلك بعد البحث والتفتيش المتاح.

خطة البحث:

خطة البحث تتكون من مقدمة، وتمهيد وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس.

المبحث الأول: منهج الوحي في العلم بأسماء الله وصفاته وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأسس الشرعية التي يقوم عليها توحيد الأسماء والصفات.

المطلب الثاني: انقسام الناس في توحيد الأسماء والصفات.

المبحث الثاني: أبرز أدلة نفاة الصفات وبيان أوجه فساده ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: أبرز أدلة نفاة الصفات.

المطلب الثاني: بيان أوجه فساد دليل نفاة الصفات السمعية.

المبحث الثالث: الأدلة العقلية الصحيحة لإثبات الصفات الإلهية السمعية ونماذج منها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأدلة العقلية الصحيحة لإثبات الصفات السمعية.

المطلب الثاني: نماذج لإثبات بعض الصفات الإلهية بالعقل.

ثم الخاتمة، وأخيراً فهرس بالمصادر والمراجع.

تمهيد:

إنّ لعلم توحيد الله تعالى منزلة رفيعة، لأن العلم تابع للمعلوم[1]، ومما يقوم به توحيد الله تعالى العلم بما يجب له سبحانه من صفات الجلال والكمال، وما يستحيل عليه مما لا يليق به[2] مما تنزه عنه من النقائص والعيوب ومماثلة المخلوقات، وغايته تعظيمه تعالى بإفراده بما يستحقه من افراده بالعبودية والاجلال، والمعتمد في استمداد هذا العلم الأدلة النقلية؛ إلا أن البعص من الناس خالفوا ذلك فقالوا: بتقديم العقل على النقل إذا ظهر ما يوهم التعارض بينهما، وأن يؤول النقل أو يفوّض.

---

(1) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لمحمود بن عمرو الزمخشري 819/4. دار الكتاب العربي بيروت ط الثالثة عام 1407هـ.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ عبد الرزاق عفيفي قسم العقيدة ص 149.

والحق أنه لا تعارض بين نقل صحيح وعقل صريح؛ بل إن الأدلة العقلية تعتبر أدلة معتبرة شرعاً، وهذا هو الجزء المراد دراسته هنا والوارد في الشطر الأول من القاعدة السابعة من العقيدة التدمرية[1]، وذلك مما تميز به منهج شيخ الإسلام في تناوله للقضايا العقدية، إضافة إلى ميزات أخرى منها:

1- تعظيمه لنصوص الشريعة، والصدور عنها، والأخذ بظواهرها، مع حسن الاستدلال للمسائل أو الدلائل، وتأييدها بأقوال العلماء المعتبرين.

2- إحكامه للقواعد العقدية التي يبني عليها العقائد.

3- تقريره للرد عند التنازع إلى الكتاب والسنة، وذلك كله بأسلوب ميّسر وواضح[2].

أنواع الأدلة:

إن بناء المعرفة الإنسانية وتكوينها عند الإنسان يتم من خلال أمرين، وذلك ما اتفق العقلاء وأهل الشرع، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٧٨﴾ [سورة النحل آية: 78] والأمران هما:

---

(1) بعض نسخ التدمرية لم تذكر القاعدة السابعة؛ إلا أن نسبتها للمؤلف صحيحة، قال صاحب التحفة المهدية: إلى هنا تمت القواعد الست الموجودة في النسخ المتداولة، وقد وجد البحاثة ابن قاسم النجدي نسخة للتدمرية بمكتبة الآلوسي بالعراق، وطبعها في مجموع الفتاوى أول المجلد الثالث.، وفيه القاعدة السابعة[التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية لفالح بن مهدي 46/2. نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة ط الثالثة 1413هـ] وقال محقق التدمرية: انفردت بالقاعدة السابعة مخطوطة مكتبة الأوقاف ببغداد[انظر الرسالة التدمرية لأحمد بن عبدالحليم ابن تيمية ص146، تحقيق د/محمد السعوي مكتبة دار المنهاج للنشر الرياض ط الأولى عام1431هـ، وجاء في التعليق على التدمرية: إن الناظر في هذه القاعدة يجد أنها تتفق مع نفس ابن تيمية، وأسلوبه، [انظر التعليق على الرسالة التدمرية لعبدالعزيز آل عبداللطيف ص196.، مركز البيان للبحوث والدراسات ط الأولى عام 1438هـ 2017م.

(2) انظر دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية عرض ونقد لعبد الله الغصن ص 39، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، السعودية ط الأولى عام 1424هـ.

أ- أنَّ هناك أشياء يدركها الإنسان بإحدى حواسه الخمس، وهي تبدأ من الصغر.

ب- ما يحصله الإنسان بعقله وإدراكه، وهذا مبني على المقارنة بين الأشياء؛ فالمحسوسات التي يدركها الإنسان بحاسة العين مثلا تسمى ضرورية؛ لأنَّ وجودها لا يحتاج إلى برهان. وغيرها مما يَحْصُلُ به المعرفة، إنما يكون منسوباً عنده لهذه الأشياء فيقارن بين الأشياء فيما بينها البين، وأما حصول المعرفة بالله فلا يمكن أن تتحقق بالأوهام أو الأفهام أو بالأقيسة أو بما نراه، ولذا احتاج الناس إلى بَعْثَةْ الرسل لتُبَيِّنْ لهم صفة ربهم وخالقهم؛ لأنه لم يُر، ولم يُدْرَكْ مثله، ولا ما يشبهه سبحانه، ولا يمكن أيضا أن يُقَاسْ على شيء [1].

والعقيدة الصحيحة لا بد لها من أدلة صادقة تقوم عليها، وتكون تلك الأدلة خالية من التعارض والتناقض، والأدلة أنواع منها: الأدلة العاطفية، والعقلية، والدينية؛ ولا يصح الخلط بين هذه الأنواع سيما عند الاستدلال للأمور الدينية؛ لأن الدين ليس مصدره، لا العقل، ولا العاطفة؛ وإنما هو نوع خاص من الأدلة لم يصل إليه الفلاسفة ولا المناطقة؛ وإنما يفوق الجميع[2].

الأدلة الشرعية نوعان: الأدلة الشرعية نوعان:

الأول: ما يرجع إلى النقل المحض.

والثاني: ما يرجع إلى الرأي المحض، وهذه القسمة بالنسبة إلى أصول الأدلة، وإلا فكل واحد من النوعين مفتقر إلى الآخر لأن الاستدلال بالمنقولات لا بد فيه من النظر، كما أن الرأي لا يعتبر شرعا إلا إذا استند إلى النقل[3].

---

(1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل ص: 41.

(2) انظر شرح العقيدة الطحاوية لصالح آل الشيخ 261/1. مكتبة دار الحجاز مصر ط الأولى عام 1433هـ ، ومذكرة في أصول الفقه محمد الأمين الشنقيطي ص10. مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة ط الخامسة 2001م، وفتاوى ورسائل الشيخ عبدالرزاق عفيفي قسم العقيدة ص149-150.

(3) الموافقات لإبراهيم بن موسى اللخمي الشهير بالشاطبي تحقيق أبو عبيدة مشهور 227/3.دار ابن عفان ط الأولى1417هـ/ 1997م.

وإذا ما تناولنا الدليل العقلي بشيء من التفصيل فإننا نراه ينقسم إلى قسمين:

الأول: أن يكون معتبراً بالمجردات العقلية. وهذا ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن تكون من كليات العقل الضرورية، وهذا هو الدليل العقلي الضروري القطعي.

الآخر: أن تكون هذه المجردات العقلية –أي: غير الحسية– من قياسات العقل ونظره، وهذا هو الدليل العقلي الظني النظري، وعليه فقد يكون الدليل العقلي قطعياً إذا اعتبر بالكليات واليقينيات، وقد يكون ظنياً إذا اعتبر بقياسات محتملة.

القسم الثاني: وهو المركب من القياس على المشاهدات الحسية، فإذا كان مركباً من القياس على المشاهدات الحسية فقد سماه البعض دليلاً حسياً، والصحيح أنه دليل عقلي، أي: حكم من العقل معتبر بحكم المشاهدات والحسيات، وأما إذا كان الدليل العقلي مبنياً على المجردات العقلية فهذه المجردات عقلية[1].

أمور يجب اعتبارها عند الاستدلال بالأدلة الشرعية:

وليكون الاستدلال بالأدلة الشرعية صحيحاً يجب مراعاة أمور منها:

1- وجوب مراعاة ما فهمه منه الأولون، وما كانوا عليه في العمل به؛ فهو أقوم في العلم والعمل[2].

2- إذا كان الدليل على حقيقته في اللفظ؛ لم يستدل به على المعنى المجازي[3].

3- أن وظيفة العقل الاجتهاد في كشف مدلولات الوحي؛ لا إنشاء الأحكام؛ فالوحي كشف للعقل ما خفي عليه من تفاصيل العقائد؛ وسلك به طريق الحق، ولولاه لارتكس في حمأة الضلالة، وقام للناس العذر، وسقط عنهم التكليف[4].

(1) شرح القواعد السبع من التدمرية 4/ 6

(2) الموافقات 3/289.

(3) الموافقات 3/ 249.

(4) فتاوى ورسائل الشيخ عفيفي قسم العقيدة ص 151-152.

وقد كان علم الكلام الذي حصَّل به المخالفون في تعطيلهم لصفات الله تعالى مبني على ثلاث مقدمات:

الأولى: مقدمة فلسفية مفصلة، وهي جوهره ومبناه الكلي.

الثانية: مقدمة كلية من العقل.

الثالثة: مقدمة مجملة من الشرع[1].

التعريف بالصفة لغة واصطلاحاً:

الصفة لغة هي: الحالة التي يكون عليها الشيء من حليته، ونعته؛ كالسواد، والبياض، والعلم[2].

وفي الاصطلاح: هي: ما قام بالذات من المعاني، والنعوت؛ وهي في حقه تعالى نعوت الجلال والجمال والكمال، كالقدرة، والإرادة؛ والصفة غير الذات؛ وزائدة عليها من حيث مفهومها وتصورها؛ بيد أنها لا تنفك عنها[3].

المبحث الأول

منهج الوحي في العلم بأسماء الله وصفاته

المطلب الأول: الأسس الشرعية التي يقوم عليها توحيد الأسماء والصفات

إن أول ما يقوم عليه الإسلام هو وجوب الإيمان بالله وحده لا شريك له، ولا يتحقق الإيمان الصحيح به تعالى إلا بتوحيده في ربوبيته، وألوهيته، وأسمائه وصفاته؛ قال

(1) شرح القواعد السبع من التدمرية 6/ 9.

(2) انظر المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى وآخرون) 1037/2.دار الدعوة، ومختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي ص340.تحقيق يوسف الشيخ المكتبة العصرية الدار النموذجية بيروت ط الخامسة1420هـ / 1999م.

(3) انظر الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه لمحمد أمان جامي ص84- 85. نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة ط الأولى 1408هـ

تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ٦٥﴾ [سورة مريم آية:65][1].ومضمون أنواع التوحيد الثلاثة هو:

1- **توحيد الربوبية:**

ويتحقق بالاعتقاد الجازم أن الله وحده لا شريك له رب كل شيء وخالقه ومالكه وآمره؛ فيفرد في أفعاله؛ التي لا يقدر عليها غيره؛ كالخلق، والإحياء.

2- **توحيد الألوهية:**

ويكون بالاعتقاد الجازم بأن الله وحده لا شريك المستحق لجميع أنواع العبادات؛ فلله على خلقه حقوق أوجبها عليهم؛ لا تجوز لسواه، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ٢٥﴾ [سورة الأنبياء آية:25] فيعبد وحده؛ لأنه الخالق وحده.

3- **توحيد الأسماء والصفات:**

فنثبت لله ما أثبته لنفسه؛ أو أثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات؛ على الوجه اللائق بجلاله وكماله؛ وننفي عنه ما نفاه عن نفسه؛ أو نفاه عنه رسوله ﷺ من النقائص.

مكانة الإيمان بتوحيد الأسماء والصفات:

إن الإيمان بأسماءِ الله وصفاته هو أحدُ أركان الإيمان بالله؛ فمنزلته في الدين عالية، فلا يمكن لأحد أَنْ يعبد الله على الوجه الأكمل إلا إذا كان على عِلْمٍ بأسمائه وصفاته، ليعبده على بصيرة ونور، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٨٠﴾ [سورة الأعراف

(1) القول المفيد على كتاب التوحيد لمحمد بن صالح العثيمين 12/1. دار ابن الجوزي السعودية ط الثانية عام 1424هـ.

آية:180] [1]. فللأسماء والصفات قدسية؛ لأنه جزء من الإيمان بالله؛ والكلام فيه من الأمور الشرعية التي لا يجوز الخوض فيها بغير دليل من الوحي.

الأصل في الأسماء والصفات أنه من توحيد الربوبية:

الأسماء والصفات شطر من توحيد الربوبية؛ وإنما أفرد؛ بسبب ما حصل من الخطأ عند بعض أهل القبلة في مقام الصفات الإلهية؛ إما بتعطيلها، أو تشبيهها بصفات المخلوقين، فعني الأئمة بتخصيصها بالذكر؛ لبيان الصواب[2].، مع أن عامة أهل القبلة يسلِّمون بأن الله مستحق للكمال، منزه عن النقائص، لكنهم عند تحقيق المناط فيها[3]تتباين أقوالهم.

الأسس السليمة التي يقوم عليها توحيد الأسماء الصفات:

ولأهمية هذا التوحيد وضع له علماء الأمة– رحمهم الله– أسسا وأصولاً استنبطوها من الكتاب والسنة؛ فمن جاء بها فقد وافق الصواب الذي كان عليه النبي ﷺ[4] وأهم هذه الأسس ما يلي:

الأساس الأول: وحوب اعتقاد حُسن جميع أسماء الله وصفاته الثابتة في القرآن والسنة؛ لأن الله أثبتها لنفسه، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [سورة الأعراف آية:180] فأسماؤه كلها بالغة في الحسن غايته؛ لتضمنها للكمال؛ لا نقص فيها بوجه من الوجوه؛

(1) التعليق على القواعد المثلى لعبد الرحمن بن ناصر البراك إعداد عبدالله المزروع ص11.، دار التدمرية ط الأولى عام1431 هـ/2010م.

(2) انظر شرح القواعد السبع من التدمرية ليوسف بن محمد الغفيص 3/2، بترقيم الشاملة آليا، مصدر الكتاب دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية http://www.islamweb.net ، وهو مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس21درسا.

(3) شرح القواعد السبع من التدمرية 5/3.

(4) الأسماء والصفات نقلا وعقلا لمحمد الأمين الشنقيطي ص8. نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة طبعة السنة الخامسة العدد الرابع ربيع ثاني 1393هـ/،1973م.

لا احتمالاً ولا تقديراً[1]، ولا يلزم أن يكون هذا الكمال كمالاً في حقنا؛ فالله أثبت لنفسه صفة السمع؛ وهي كمال بالنسبة له ولنا؛ بخلاف صفة التكبر؛ فهي كمال لله ونقص في حقنا[2].

وهي حسنى لأنه لا يصف الله أحدٌ أعلمُ به منه، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَـٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾﴾ [سورة الفرقان آية: 59] ولا يصف الله أحدٌ أعلم به من رسوله ﷺ[3]. فيلزم من هذه النصوص أن نؤمن بأنه سبحانه: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [سورة الشورى آية:11] ولا نلحد في أسمائه وآياته؛ ولا نحرّف الكلم عن مواضعه، ولا نقيسه بأحد من خلقه؛ لأنه لا مثيل له[4].

فعلم بالشرع والعقل أنه ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله؛ وعلم بالعقل أن المثلين يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، ويجب له ما يجب له، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه؛ فلو كان المخلوق مماثلا للخالق؛ للزم اشتراكهما فيما يجب، ويجوز، ويمتنع[5].

---

(1) التعليق على القواعد المثلى ص 19.

(2) شرح العقيدة التدمرية لمحمد بن صالح العثيمين ص194. اصدار مؤسسة ابن عثيمين الخيرية ط الأولى 1427هـ.

(3) الأسماء والصفات نقلا وعقلا ص 8.

(4) انظر مجموع الفتاوى لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية تحقيق عبد الرحمن بن قاسم 3/ 129-130. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف بالمدينة المنورة عام 1416هـ/1995م.

(5) انظر شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية ص 41. تحقيق محمد الأحمد المكتبة العصرية بيروت ط الأولى 1425هـ.

الأساس الثاني: أن أسماء الله وصفاته توقيفية؛ أي: يوقف على ما جاء به الكتاب والسنة؛ فلا يزاد فيها ولا ينقص منها[1]؛ فلا يُسَمَّى الله إلَّا بِما ورد فيهما؛ أَو انعقدَ عليه إجماع الأُمّة[2] قال تعالى: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ٣٦﴾ [سورة الإسراء آية: 36] وتسميته تعالى بما لم يُسَمِّ بِهِ نفسه، أو إنكار ما سمى به نفسه، جناية في حقه تعالى؛ فالواجب سلوك الأدب[3]، فلا يمثل بشيء من خلقه؛ وآيات صفاته تمر كما جاءت، لا يكتم منها شيء؛ ويسكت عما سكت عنه [4].

الأساس الثالث: أنه سبحانه موصوف بالنفي والإثبات[5]؛ فالإثبات كقوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١﴾ [سورة الإخلاص آية:1]، والنفي كقوله: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ٣﴾ [سورة الإخلاص آية:3]، والإثبات والنفي اللذان يوصف الله بهما هما طريقة الرسل- عليهم السلام- فقد بعثهم الله بإثبات مفصل، ونفي مجمل؛ فأثبتوا له صفات الكمال على وجه التفصيل؛ ونفوا عنه ما لا يصلح له من التمثيل[6] والتعطيل على سبيل

---

(1) التعليق على القواعد المثلى ص 38.

(2) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني 46/1. لأحمد بن غانم النفراوي دار الفكر عام 1415هـ/1995م.

(3) التعليق على القواعد المثلى ص 39.

(4) انظر الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات والرد عليها من كلام ابن تيمية لعبدالقادر عطا صوفي 79/1 وما بعدها. نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة الرسائل الجامعية رقم 144 ط الأولى عام 1433هـ.

(5) العقيدة التدمرية ص 57.

(6) مجموع الفتاوى 4/3.

الإجمال- في الغالب-، وهذا عكس طريقة أهل الكلام المذموم[1]؛ حتى يكون ما يصفونه شبيها بالمعدوم؛ لأن النفي المجرد لا مدح فيه؛ وإنما فيه إساءة أدب، فلو قلت للسلطان: أنت لست بزبال، ولا حجام! لأدبك على هذا الوصف؛ وإنما تكون مادحا إذا أجملت في النفي[2].

يكون النفي مدحا إذا تضمن إثبات كمال الضد:

النفي المحض لا يتضمن مدحا؛ لأن المعدوم يوصف به؛ وإنما يكون النفي مدحا إذا تضمن إثبات كمال الضد؛ فحقيقة النفي الوارد في صفات الله؛ أنه لا يأتي مجردا، وإنما يأتي نفي متضمن لثبوت كمال الضد، قال تعالى: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَـٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَـٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَـٰذَا ٱلْكِتَـٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾ [سورة الكهف آية: 49] فربنا لا يظلم لكمال عدله[3]. والاعتماد على النفي المجرد عن الإثبات؛ كما هي طريقة أهل التعطيل لا يكفي؛ وكذلك الاعتماد على الإثبات المجرد عن نفي التشبيه، كما هي طريقة المشبهة؛ لا يكفي؛ بل هذا قول فاسد ليس بسديد[4].

الأساس الرابع: وجوب قطع الطمع عن إدراك الكيفية أو تخيلها؛ لقوله: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾ [سورة طه آية:110][5]. وهذا

(1) شرح العقيدة الطحاوية لعليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي 69/1.تحقيق الأرنؤوط والتركي مؤسسة الرسالة بيروت ط العاشرة 1997م، والحاوي في تيسير شرح عقيدة الطحاوي لصالح محمد مطهر ص69. دار الدليقان وأجيال التوحيد الرياض عام 1438هـ

(2) شرح العقيدة الطحاوية 70/1.

(3) انظر شرح العقيدة الطحاوية 1/ 68.

(4) التحفة المهدية 5/2.

(5) الأسماء والصفات نقلا وعقلا ص: 29.

الأساس أفضل وسيلة لتحقيق الأسس المتقدمة؛ فالعقول قاصرة عن تكييف أمر ما على حقيقته التي هو عليها؛ إلا إذا شاهدته؛ أو شاهدت نظيره[1].

ومن أعظم أخطاء النفاة أنهم قاسوا صفات الخالق على صفات المخلوقين؛ فاضطرهم ذلك لنفيها؛ لئلا يقعوا في التشبيه؛ إلا أنهم وقعوا في شر مما فروا منه؛ فوقعوا في عدة محاذير هي أنهم:

1- مثّلوا ما فهموه من النصوص بصفات المخلوقين.

2- عطلوا النصوص عما دلت عليه.

3- نفوا تلك الصفات عن الله بغير علم.

4- وصفوا الرب بنقيض تلك الصفات؛ من صفات الاموات والجمادات والمعدومات[2].

الاشتراك في الاسم أو الصفة لا يلزم منه تماثل الموصوفات:

والاشتراك في الاسم أو الصفة لا يلزم منه التماثل؛ فأكثر المخلوقات تشترك في اسم أو صفة وهي متفاوتة؛ والتفاوت بين الخالق والمخلوق أولى، وأسماء الله وصفاته مختصة به إذا أضيفت إليه؛ لا يشركه فيها غيره؛ كما أنها إذا قطعت عن الإضافة، والتخصيص اشتركت في القدر العام[3]. فالاتفاق في الاسم والمعنى العام لا يقتضي تشبيها؛ ولكن المعطلة اصطلحوا على تسمية تعطيلهم توحيداً، وتسمية توحيد المرسلين تشبيهاً، فيقال لهم: المحذور الذي نفاه العقل والشرع والفطرة وأجمعت الأنبياء على بطلانه؛ هو أن يكون لله مثيل؛ لا أن يكون إله العالمين حياً، فوق عرشه[4]. ومن أسباب الاشتراك في اللفظ؛ ليكون ذلك أقرب إلى الأفهام.

الدليل السمعي لأسس الأسماء والصفات:

---

(1) مجموع الفتاوى 3/ 33 .

(2) انظر مجموع الفتاوى 3/ 48-49.

(3) انظر مجموع الفتاوى 10/3.

(4) التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية 2/ 6.

لقد كان اعتماد السلف الصالح– رحمهم الله– لهذه الأسس التي وضعوها هو قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [سورة الشورى آية:11] فأثبتوا الأسماء والصفات، مع نفي مماثلة المخلوقات؛ إثباتا بلا تشبيه؛ وتنزيها بلا تعطيل؛ ففي قوله: لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ رد للتشبيه، والتمثيل، وفي قوله: وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ رد للإلحاد، والتعطيل(1). ومن بديع هذه الآية اختيار صفتي السمع والبصر دون غيرهما; لبيان التفاوت الكبير بين المخلوقات فيهما؛ والله تعالى متصف بهما؛ لكن وصفه بهما على أساس نفي المماثلة بينه وبين خلقه(2).

الصفات الإلهية تثبت بطريقين هما:

الأولى: صفات تعلم بالعقل والسمع معا؛ فيتفقان على إثبات الصفات ابتداءً واختصاصاً، وإن كان قد جاء السمع بذكرها؛ كالعلو، والعلم، ونحوهما، ويدخل في هذا الباب كثير من الصفات.

الثانية: صفات تعلم بالسمع فقط، كالاستواء على العرش، فهذه لا يحصل للعقل علم بها به ابتداءً؛ لكن إذا ورد بها السمع؛ فإن العقل يكون مصدقاً بذلك، ولا يكون معارضاً أو منافياً له (3).

فالمنهج العلمي يقوم على إعمال العقل، وعدم إهماله؛ لكن في عالم الشهادة، لا في الغيب؛ وبالإجمال دون التفصيل؛ ولا يثبت به حكماً شرعياً(4).

---

(1) التدمرية ص 8 .

(2) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين الشنقيطي19/2. دار الفكر للطباعة والنشر بيروت لبنان عام 1415هـ/1995مـ

(3) شرح القواعد السبع من التدمرية 7/17.

(4) شرح الرسالة التدمرية لمحمد بن عبد الرحمن الخميس ص 348–349. باختصار، دار أطلس الخضراء ط 1425هـ/2004م.

وقد ذكر أهل العلم أن الألفاظ المعبر بها في باب الصفات تأتي على أربعة أوجه:

1- كلمات واجبة الاستعمال ، كالكلمات القرآنية والنبوية؛ كالاستواء، والنزول، وما إلى ذلك.

2- كلمات سائغة الاستعمال، كالخبر عنه سبحانه مما لم يصرَّح بذكره في القرآن، وإنما يُخبر عنه على مقام الإثبات، أو مقام النفي، ومن ذلك كلمة (التشبيه) فإنها من باب التنزيه.

3- كلمات يرخص في استعمالها لمصلحة. وهي التي يسوغ استعمالها في حال المناظرة كبعض الألفاظ المجملة؛ بشرط عدم موافقة أهل الباطل على شيء من المعاني الباطلة.

4- كلمات ممنوعة الاستعمال، مما تضمن نقصاً، أو نفي كمال عنه تعالى، فهذا لا يكون مرخصاً فيه[1].

المطلب الثاني: انقسام الناس في توحيد الأسماء والصفات

لقد حذر الإسلام أتباعه من الاختلاف إلا أن البعض منهم وقع في مخالفة الوحي، وذلك عندما قام باستبدال الأدلة الشرعية بأدلة عقلية؛ زاعماً أنها تحل إشكالات متوهمة، وإذا ما ظهر تعارض متوهم بين الأدلة الشرعية والأدلة العقلية؛ ألغى بموجبها الاعتماد على نصوص الوحي وقدم تلك العقليات عليه؛ بالرغم من أن غالب أرباب الملل والنحل متفقون على أن كل صفة كمال يجب إثباتها لله، وكل صفة نقص يتعين انتفاؤها؛ لكنهم في تحقيق مناطها متنازعون[2]. ومن أسباب الافتراق في الأسماء والصفات اختلاف التعامل مع نصوص الصفات الإلهية؛ فلقد انقسم الناس فيها إلى ثلاث فرق[3] هي:

---

(1) شرح القواعد السبع من التدمرية 11/4.

(2) مجموع الفتاوى 68/6-69.

(3) أسماء الله وصفاته وموقف أهل السنه منها لمحمد بن صالح العثيمين ص25.دار الشريعة1424هـ/2003م. ط الأولى

الفرقة الأولى: المشبهة الممثلة:

أصحاب التشبيه والتمثيل الذين فهموا من الصفات الإلهية؛ مثل ما للمخلوقين؛ وظنوا أن لا حقيقة لها سوى ذلك، وقالوا: محال أن يخاطبنا الله بما لا نعقله؛ ثم يقول لنا في كتابه: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْيِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾﴾ [سورة البقرة آية: 73][1]. فغالوا في الإثبات؛ فيقول أحدهم: لله سمع كسمعنا، وبصر كبصرنا؛ وهذا بلا شك هو الكفر؛ وقولهم هذا بعيد كل البعد عن الحقيقة؛ لأنهم أثبتوا النصوص على ظاهرها، وجعلوه من جنس صفات المخلوقين؛ فأثبتوا بذلك النقص لربهم؛ بإلحاقه بالمخلوق الناقص؛ وأخطأوا في ظنهم أن ظاهرها التمثيل[2].

الفرقة الثانية: أهل السنة والجماعة:

وهم الذين على ما كان عليه رسول الله ﷺ وصحابته الأبرار، وتابعيهم بإحسان؛ فلم يتلوثوا بشيء من أوضار التمثيل والتعطيل؛ وإنما أثبتوا حقائق الأسماء والصفات، فقالوا: نصفه بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ؛ من غير تحريف، ولا تعطيل؛ ومن غير تشبيه ولا تمثيل؛ ولم يمنعهم ذلك من فهم معنى الصفة وتحقيقها؛ وإن كان لا سبيل لنا إلى معرفة كنهها وكيفيتها؛ فلم نكلف بذلك[3]. فوافقوا النصوص، ولم يهملوا العقل؛ لأنه أساس التكليف، ولم يتجاوزوا حدوده[4]، وقولهم هذا

(1) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية تحقيق علي الدخيل الله 2/ 425. دار العاصمة الرياض ط الأولى 1408هـ.

(2) أسماء الله وصفاته وموقف أهل السنه منهاص25.

(3) انظر الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة 2/ 425-427. ومجموع الفتاوى 515/6. بتصرف.

(4) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه ص 24.

وسط بين قول المشبهة والنفاة المعطلة، لعمله بالنصوص الشرعية من الجانبين، فلم ينظروا بعين عوراء، وتأدبوا مع الله ورسوله ﷺ [1].

الفرقة الثالثة: النفاة المعطلة:

وهم الذين حرّفوا النصوص عن ظاهرها، ونفوا مدلولها اللائق بالله؛ فزعموا أن الظاهر المتبادر إلى الفهم من معانى الصفات في الوحي هو مشابهة صفات الحوادث، فصرفوه عن ظاهره; لأن اعتقاد ظاهره كفر[2]. فهم يؤمنون بالجملة بالوحي إيماناً فاتراً، ويستدلون على ما آمنوا به من كمالات الله- في حدود تصورهم- بالأدلة العقلية التي يسمونها بالبراهين القطعية، ولا يرون الاستدلال بأدلة الوحي، بدعوى أنها أدلة ظنية لا تفيد العلم اليقيني[3]؛ والنفاة ليسوا صنفا واحدا، وإنما أصناف عديدة؛ ولهم مناهج متباينة في التعامل مع نصوص الصفات حتى عطلوا الله عن صفاته بعضها أو كلها؛ فوقعوا في النفي والتعطيل[4]، وأصنافهم كما يلي:

أ- صنف أثبت بعض الصفات وتأول البعض الآخر- بزعمه- فقالوا: الله حيّ بحياةٍ عليمٌ بعلم؛ ويجعل ذلك كله حقيقة، ونازعوا في محبته ورضاه؛ فجعلوها مجازا.

ب- وصنف أثبتوا الأسماء دون ما تضمنته من الصفات؛ فلم يسووا بين المتماثلات، ولم يفرقوا بين المختلفات.

ج- وصنف ينفون الأسماء والصفات، فيقولون: لا نقول هو موجود، ولا حي؛ بل هذه أسماء لمخلوقاته؛ وهي مجاز؛ لأن إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود؛ فشبهوه بالمعدومات[5].

---

(1) انظر أسماء الله وصفاته وموقف أهل السنة منها ص27- 28.

(2) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن 30/2.

(3) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه ص 25.

(4) مجموع الفتاوى 9/3 .

(5) شرح العقيدة التدمرية لعبدالرحمن البراك اعداد عبدالرحمن السديس ص120وص157، دار التدمرية ط الثالثة 1434هـ/2013م.

د- وصنف آخر قالوا : بسلب النقيضين عن الله فيقولون لا موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت؛لأنهم إذا وصفوه بالإثبات شبهوه بالموجودات، وإذا وصفوه بالنفي شبهوه بالمعدومات فشبهوه بالممتنعات(1).

المبحث الثاني

أبرز أدلة نفاة الصفات وبيان أوجه فساده

المطلب الأول: أبرز أدلة نفاة الصفات

إن لنفاة الصفات شبهات أوقعتهم في نفيهم لها، وأعظمها توهمهم وجود تعارض بين النقل والعقل؛ فاعتمدوا أدلة عقلية- بزعمهم- قدموها على الوحي؛ فإذا ما جاءوا لنصوصه ظنوها تتعارض مع أدلتهم العقلية تلك فقاموا بتأويلها؛ أو تفويضها؛ فوضعوا سؤالاً مفاده:

ما العمل إذا وجد تعارض بين الدليل النقلي، والدليل العقلي؟

وقد أجاب عن هذا السؤال الإمام الرازي(2) والمسمى بالقانون الكلي، ومضمونه: أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء؛ ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك؛ فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة:

1- إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل؛ فيلزم تصديق النقيضين، وهو محال.

2- وإما أن تكذب الظواهر النقلية، وتصدق الظواهر العقلية.

---

(1) مجموع الفتاوى 20/3-21،مختصراً.

(2) هو الإمام الهمام فخر الدين أبوعبد الله محمد بن عمر بن الحسين البكري الرازي المعروف بابن الخطيب، الفقيه الشافعي، فريد عصره، كان إماما بارعا في فنون من العلوم، له التصانيف المفيدة منها تفسير القرآن، والمطالب العالية، وشرح أسماء الله الحسنى، وغيرها، ومناقبه أكثر من أن تعد، وفضائله لا تحصى، وكان العلماء يقصدونه، توفي رحمه الله سنة 606هـ بمدينة هراة، وكانت ولادته سنة 544هـ.[انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأحمد بن خلكان 248/4، رقم الترجمة (600). تحقيق إحسان عباس دار صابر بيروت ط عام1971م، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ليوسف بن تغري الظاهري ص196. وزارة الثقافة دار الكتب مصر، والفوائد البهية في تراجم الحنفية لمحمد عبدالحي اللكنوي ص191؛ تصحيح محمد النعساني، مطبعة دار السعادة، مصر، ط الأولى عام 1324هـ.]

3- وإما أن تصدق الظواهر النقلية، وتكذب الظواهر العقلية، وذلك باطل؛ لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية؛ إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع، وصفاته.

4- ولو صار القدح في الدلائل العقلية القطعية صار العقل متهماً، غير مقبول القول؛ ولو كان كذلك لخرج عن أن يكون مقبول القول في هذه الأصول، وإذا لم تثبت هذه الأصول، خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة؛ فالقدح في العقل لتصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معاً، وأنه باطل. ولما بطلت الأقسام الأربعة؛ لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية؛ إما أن يقال: إنها غير صحيحة؛ أو يقال إنها صحيحة؛ إلا أن المراد منها غير ظواهرها؛ ثم إن جوّزنا التأويل، واشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل، وإن لم يجز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله تعالى[1].

الاجابة الصحيحة المجملة للقانون الكلي:

وجواب هذا السؤال هو أن يقال: إن هذه الجملة في مقدمتها تلبيس، فهي مبنية على مقدمات لا يسلّم لها:

الأولى: ثبوت التعارض بين العقل والنقل.

الثانية: انحصار التقسيم فيما ذكر من الأقسام الأربعة.

الثالثة: بطلان الأقسام الثلاثة؛ وهذه المقدمات الثلاث باطلة[2].

---

(1) انظر أساس التقديس في علم الكلام لفخر الدين محمد بن عمر الرازي الخطيب ص172. طبعة بمطعة كردستان العلمية بمصر 1328هـ.، وانظر معالم أصول الدين لمحمد بن عمر الرازي ص 25. تحقيق طه سعد، دار الكتاب العربي بيروت. بتصرف.

(2) درء تعارض العقل والنقل لأحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني 78/1. تحقيق محمد رشاد سالم نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية ط 2عام1411هـ/1991م، و الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة 796/3.

وأما تفصيل إجابة السؤال فمن عدة أوجه كالتالي:

الأول: أن الدليل القطعي هو المقدم؛ فالتقديم عند ظهور التعارض بين النقل والعقل يكون لمن كانت دلالته أقوى؛ فالأدلة تتنوع بحسب قوتها، فإذا كان الدليلان قطعيين؛ فإنا لا نسلم إمكان التعارض حينئذ، وأما أن يريد بهما الظنيين، فالمقدم هو الراجح مطلقاً؛ وإما أن يريد به ما أحدهما قطعي؛ فالقطعي هو المقدم مطلقاً، وإذا قدر أن العقلي هو القطعي كان تقديمه لكونه قطعياً، لا لكونه عقلياً؛ فتقديم العقلي مطلقاً خطأ؛ كما أن جعل جهة الترجيح كونه عقلياً خطأ[1].

الثاني: عدم انحصار القسمة في الأقسام الأربعة المذكورة: فالتقسيم الذي أقره الإمام الرازي باطل من أصله؛ والتقسيم الصحيح أن يقال: إذا تعارض دليلان سمعيان أو عقليان؛ أو سمعي وعقلي؛ فإما أن يكونا قطعيين؛ وإما أن يكونا ظنيين؛ وإما أن يكون أحدهما قطعياً والآخر ظنياً؛ فالقطعيان لا يمكن تعارضهما؛ وعليه فستصبح القسمة أكثر من أربعة[2].

الثالث: نفي قاعدة أن العقل أصل النقل: فقول: إنّا إن قدمنا النقل؛ كان ذلك طعناً في أصله؛ الذي هو العقل؛ فيكون طعناً فيه؛ غير مسلّم؛ وذلك لأن قول: العقل أصل النقل؛ إما أن يريد به أنه أصل في ثبوته في نفس الأمر؛ أو أصل في عملنا بصحته؛ فالأول لا يقوله عاقل؛ فإن ما هو ثابت في نفس الأمر بالسمع أو بغيره هو ثابت سواء علمنا ثبوته أو لم نعلم؛ إذ عدم العلم ليس علماً بالعدم؛ وعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في أنفسنا[3].

الرابع أن تقديم المعقول على الأدلة الشرعية ممتنع متناقض: فالجزم بتقديم الدليل العقلي على الدليل النقلي مطلقا ممتنع متناقض؛ معلوم الفساد عند العقلاء لما يلي:

---

(1) درء تعارض العقل والنقل 87/1. والصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة 798/3.

(2) انظر درء تعارض العقل والنقل 87/1. والصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة 797/3.

(3) درء تعارض العقل والنقل 87/1-88.

أ– أنا إن قدمنا النقل لزم الطعن؛ فحاصله ممنوع؛ فقول: العقل أصل النقل؛ إما أن يريد به أنه أصل في ثبوته في نفس الأمر؛ أو أصل في علمنا بصحته.

ب– أنه إذا اعتقد في الدليل السمعي أنه ليس بدليل في نفس الأمر؛ بل اعتقد دلالته على مخالفة ظاهره؛ أمكن اتباع الرسل أن يعتقدوا في أدلتك العقلية؛ أنها ليست بأدلة في نفس الأمر؛ وأن اعتقاد دلالتها جهل؛ ويرمون أدلتكم بما رميتم به الأدلة السمعية؛ ثم يكون الترجيح من جانبهم من وجوه متعددة، ويكونون في هذا أحسن حالا منكم؛ فإن معهم من البراهين الدالة على صحة ما أخبر به السمع إجمالا وتفصيلا من المعقول أصح مما معكم؛ ولا تذكرون معقولا يعارض ما ورد به الوحي إلا ومعهم معقول أصح منه يصدقه ويؤيده.

ج– لو قدر تعارض الشرع والعقل؛ لوجب تقديم الشرع؛ لأن العقل قد صدقه؛ ومن ضرورة تصديقه له قبول خبره؛ والشرع لم يصدق العقل في كل ما أخبر به؛ ولأن العقل يغلط كما يغلط الحس وأكثر [1].

د– أن المسائل التي يقال: إنه قد تعارض فيها العقل مع الشرع جميعها مما اضطرب فيه العقلاء، ولم يتفقوا فيها علي أن موجب العقل كذا؛ بل كل من العقلاء يقول: إن العقل أثبت؛ أو أوجب؛ ما يقول الآخر من أن العقل نفاه؛ أو منع منه؛ بل قد تنازعوا في العلوم الضرورية[2].

الواجب تقديم النقل على العقل:

إن مما يوجب تقديم النقل على العقل التالي:

1– أن الله سبحانه قد تمم الدين بنبيه ﷺ فلم يحوجه ولا أمته بعده إلى عقل.

(1) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة 806/3–807. بتصرف .

(2) درء تعارض العقل والنقل 1/ 144–145.

2- أنه أمر المؤمنين عند التنازع بالرد إليه وإلى رسوله ﷺ؛ لأنه لو ردهم عند النزاع إلى عقول الرجال وآرائهم لم يزدهم هذا الرد إلا اختلافا واضطرابا.

3- أن ما علم بصريح العقل الذي لا يختلف فيه العقلاء لا يتصور أن يعارضه الشرع ألبتة، ولا يأتي بخلافه، والمسائل التي قيل إنه قد تعارض فيها العقل والسمع ليست من النقل الصحيح.

4- أنه إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل؛ لأن الجمع بين المدلولين جمع بين النقيضين، وإبطالهما معاً إبطال للنقيضين؛ وتقديم العقل ممتنع؛ لأن العقل قد دل على صحة السمع، ووجوب قبول ما أخبر به الرسول؛ فلو أبطلنا النقل لكنا قد أبطلنا دلالة العقل، وإذا بطلت دلالته لم يصلح أن يكون معارضا للنقل(1).

ويجدر بنا هنا أن نذكر سؤالا مفاده :

هل الدليل العقلي القطعي هو المعتبر بالكليات العقلية المجردة، أم أنه قد يكون قطعياً وهو المعتبر بالحسيات؟

والجواب: كما يقول كثير من النظار: إنه لا يكون معتبراً عقلياً قطعياً إلا إذا كان معتبراً بالكليات العقلية القطعية المجردة، وهذا غير صحيح؛ بل يكون عقلياً قطعياً إذا اعتبر بالحسيات المطردة، فإن الحس إذا كان مطرداً أخذ حكم القطع، ودل على مناسب له من الحكم.

وعليه: فيكون الدليل العقلي له أربعة أوجه:

الأول: أن يكون قطعياً مبنياً على المجردات العقلية، وهي الكليات العقلية في الذهن.

الثاني: أن يكون عقلياً ظنياً مبنياً على المجردات العقلية.

الثالث: أن يكون حسياً قطعياً مبنياً على الاطراد الحسي.

الرابع: أن يكون عقلياً ظنياً مبنياً على المحتملات الحسية القياسية.

(1) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة 853/3-854. مختصراً.

الفرق بين الدليل العقلي والدليل الفطري:

والفرق بينهما: أن الدليل العقلي: هو الدليل الاعتباري المبني على الاعتبار والنظر، سواءً اعتمد على مقدمات قطعية، أو مقدمات ظنية[1].

المطلب الثاني: بيان أوجه فساد دليل نفاة الصفات السمعية

إنَّ توهم كثير من نفاة الصفات أن الأصول العقدية لا يمكن العلم بها إلا بالعقل المجرد فقط أمر لا يسلم لهم به؛ ومما يؤكد ذلك أنهم لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسنة؛ على نقيض قولهم؛ لظنهم أن العقل عارض السمع؛ وهو أصله؛ وأنه يجب تقديمه عليه[2]، والحق أن دلالة العقل معتبرة مادامت موافقة للشرع؛ لا منفصلة عنه أو مقدمة عليه؛ والتقسيم الصحيح للأدلة؛ أن الدليل الشرعي يضاد البدعي، والشرعي يجمع بين الشرع والعقل[3].ومن أوجه فساد دليل نفاة الصفات ما يلي:

1- **أن القوم لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسنة والتسليم لهما:** وهذا العمل يخالف الغاية التي من أجلها أنزل الله كتابه؛ فمن بديهيات الإيمان وجوب العمل بالوحي في الدلائل؛ كما يعمل به في المسائل؛ فهم لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسنة على نقيض قولهم؛ لظنهم أن العقل عارض السمع وهو أصله فيجب تقديمه عليه، والسمع إما أن يؤول؛ أو يفوض؛ فهم مختلفون في الكتاب مخالفون له؛ يحتجون بالمتشابه من الكلام، ويجعلون لهم دينا ابتدعوه برأيهم ثم يعرضون ذلك على القرآن والحديث؛ فإن وافقه احتجوا به اعتضاداً لا اعتمادا، وإن خالفه تأولوه على غير تأويله؛ أو فوضوا معناه[4]

(1) شرح القواعد السبع من التدمرية 6/4.

(2) مجموع الفتاوى 88/3.

(3) انظر التعليقات على التدمرية ص 199.

(4) مجموع الفتاوى 142/13.

2- ظنهم أن السمع قد دل على هذه الأصول بطريق الخبر المجرد[1]، وليس الأمر كذلك؛ بل إن القرآن يبين الدلائل العقلية التي تعلم بها المطالب الدينية؛ ما لا يوجد مثله في كلام أئمة النظر والحكماء[2]. فما يتعلق بديننا من المطالب الإلهية قد بينها الشارع بأحسن بيان؛ وما ذكره الله يعتبر شرعيا وعقليا، وذلك من جهتين:

إحداها: أن الشارع أخبر بها.

الثانية: أنه بين الأدلة العقلية التي يستدل بها عليها[3].

فالقرآن مملوء من طريق تعريف الله لعباده بالأدلة الواضحة المعقولة، والأمثال المضروبة التي هي القياسات العقلية؛ ففيه أصول الدين في المسائل، والدلائل على غاية الإحكام ونهاية التمام. وخلاصة ما يذكره القوم إنما هو بعض ما بينه الوحي مع سلامة ذلك مما في كلامهم من التناقض والاختلاف؛ واشتماله عما تقصر عنه نهايات عقولهم، وما لا يطمعون أن يكون من مدلولهم[4].

وأكثر القوم يظن أن الكتاب والسنة لا يدلان على الأمور العقلية، فيجعلون أصول الدين نوعان: عقليات، وسمعيات، ويجعلون القسم الأول مما لا يعلم بالكتاب والسنة، وهذا غلط منهم؛ بل القرآن دل على الأدلة العقلية وبيّنها ونبه عليها[5].

3- ظنهم أن الرسول ﷺ لا يعلم صدقه إلا بالطريق المعينة التي سلكوها؛ كحصرهم لإثبات النبوة بالمعجزات وهم مخطئون قطعا في انحصارها

---

(1) مجموع الفتاوى 88/3.

(2) التوضيحات الأثرية لمتن الرسالة التدمرية ص 359.

(3) مجموع الفتاوى 88/3.

(4) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية 2/ 133-134. لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية تحقيق مجموعة من المحققين نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف بالمدينة المنورة ط الأولى1426هـ.

(5) درء تعارض العقل والنقل 199/1.

فيما ذكروه؛ فطرق العلم بصدق الرسول كثيرة[1]، ولا ريب أنها دليل صحيح لتقريرها؛ لكن معها أدلة أخرى[2] وكثير منهم لا يعرفها إلا بها، وقرروا ذلك بطرق مضطربة، والتزم كثير منهم إنكار خرق العادات لغير الأنبياء؛ حتى أنكروا كرامات الأولياء، والسحر، ونحوه[3].

ومن أعظم أصول الضلال الإعراض عن بيان الرسول للبراهين؛ فإن المعرضين عن هذا؛ إما أن يصدقوه ويؤمنوا به بلا دليل ولا علم؛ وإما أن يستدلوا على ذلك بغير أدلته[4]. فإذا ثبت بالآيات صدق النبي ﷺ فقد علم صحة كل ما أخبره به، وصارت أخباره أدلة على صحة سائر ما دعانا إليه من الأمور الغائبة عن حواسنا، وكان ما يستدل به من أخباره ﷺ أوضح دلالة من دلالة ما جاء به غيره[5].

4- ظنهم أن ما عارضوا به السمع معلوم بالعقل، فغلطوا في ذلك؛ فإنه إذا وُزِن بالميزان الصحيح وجد ما يعارض الوحي من المجهولات؛ لا المعقولات[6]. فالله سبحانه حاجّ عباده على ألسن رسله؛ فيما أراد تقريرهم به وإلزامهم إياه؛ بأقرب الطرق إلى العقل وأسهلها تناولا، فحججه سبحانه العقلية جمعت بين كونها عقلية سمعية؛ ظاهرة واضحة؛ قليلة المقدمات، قريبة التناول، قاطعة للشكوك والشبه؛ ملزمة للمعاند والجاحد. ولهذا

(1) مجموع الفتاوى 88/3.

(2) انظر شرح العقيدة الأصفهانية ص 137.

(3) انظر شرح العقيدة الطحاوية 140/1.

(4) النبوات لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية تحقيق عبد العزيز الطويان 245/1.أضواء السلف الرياض ط الأولى1420هـ/2000م.

(5) رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب لعلي بن إسماعيل بن أبي بردة الأشعري ص105-106، تحقيق عبد الله شاكر الجنيدي، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة عام 1413هـ، وقال المحقق: إن ما يجب على العقل بعد إرسال الرسول هو: تصديقه التصديق المطلق؛ في كل ما أخبر به، وخاصة فيما لا يقع تحت حواسنا؛ من الغيبيات، لأن مقتضى العقل تصديق الصادق؛ دون إعمال العقل.

(6) مجموع الفتاوى 88/3.

كانت المعارف التي استنبطت منها في القلوب أرسخ، ولعموم الخلق أنفع[1].

المبحث الثالث

الأدلة العقلية الصحيحة لإثبات الصفات الإلهية ونماذج منها

المطلب الأول: الأدلة العقلية الصحيحة لإثبات الصفات السمعية

إذا كنا قد انتقدنا الأدلة العقلية الفاسدة؛ فإن ذلك لا يعني أنا لا نعتمد على الأدلة العقلية؛ بل الحق على خلاف ذلك؛ فالأدلة العقلية معتبرة لكن بشرط انضباطها بالوحي، ولكمال الإسلام حرّم التقدم بين يدي الله ورسوله ﷺ بالقول أو الفعل؛ وأنه صالح لكل زمان ومكان؛ مع خلوه من التناقضات الداخلية والخارجية؛ والله نهانا عن القطع في أمر؛ إلا بعد ما يحكم الله ورسوله ويأذنان فيه[2]. وهذا يتضمن الأدب، مع الله ورسوله ﷺ والإيمان، بهما في جميع الأمور[3]. وما يجب؛ أو يمتنع؛ أو يجوز؛ في حق الله من أمور الغيب مما لا يمكن إدراكه بالعقل، فالقول: ما قاله الله ورسوله؛ فنقتصر على جملة ما قاله الله ورسوله، ونمسك عما لم يرد عنهما[4]. وأما الأدلةالعقلية الصحيحة فهي ما يلي:

الدليل الأول: القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر:

إن هذا الدليل عقلي؛ مبني على الكليات العقلية المجردة القطعية؛ والدليل العقلي يكون قطعياً إذا بني على المقدمات الضرورية في حكم العقل؛ ففي هذا الدليل تقرير بدليل عقلي مبني على النظر العقلي المجرد عن الاطرادات الحسية؛ أو المعطيات الحسية[5]. وهو دليل صحيح معقول، معناه: أن حكم الصفات واحد؛ فما

(1) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة 2/ 460.

(2) انظر الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل 350/4.

(3) انظر تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان لعبد الرحمن السعدي تحقيق عبد الرحمن اللويحق ص 799. نشر مؤسسة الرسالة ط الأولى1420هـ/2000م، مختصراً.

(4) شرح الرسالة التدمرية للخميس ص 69-70.

(5) شرح القواعد السبع من التدمرية رقم الدرس 2/10.

يجب في بعضها من إثبات؛ أو نفي؛ أو لزوم تمثيل، يجب في بعضها الآخر؛ وذلك أنها متماثلة من حيث أن الموصوف بها واحد، ومصدرها واحد، والواجب التسوية بين المتماثلات[1].

فالقول في بعض الصفات من حيث التعطيل؛ أو التأويل؛ أو الإثبات سواء؛ أو من حيث الإثبات. وهذا من باب الإلزام الذي يلزم[2]. فمن ضرورات العقل المطردة المعلومة بالعقل؛ فإذا لم يلزم في بعضها التشبيه؛ لزم أن يكون هذا الحكم مطرداً في سائرها[3].

فيقال لمن أثبت بعض الصفات دون بعض إن قال فيما أثبته: له إرادة تليق به؛ كما أن للمخلوق إرادة تليق به؛ قيل له فيما نفاه: وكذلك له محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به؛ ويجاب على دعواه بما يقوله هو لمنازعه؛ فيما أثبته [4].

ويلزم المفرّق واحدة من ثلاث للخروج من تناقضه:

1- إما أن يثبت الجميع؛ على وجه التمثيل، وهذا باطل ينكره الجميع.

2- وإما أن يثبت الجميع على وجه يليق بالله تعالى؛ أي بدون تمثيل، وهذا هو الحق.

3- وإما أن ينفي الجميع؛ فيلحق بمن ينفي جميع الصفات؛ فيقع في التناقض. فإن فسر ما ينفيه من صفات الله تعالى بمعاني صفات المخلوقين؛ قيل له: وكذلك يمكن أن تفسر معاني ما تثبته من صفات الله تعالى بمعاني صفات المخلوقين[5].

الدليل الثاني: القول في الصفات كالقول في الذات:

---

(1) شرح العقيدة التدمرية للبراك ص126.

(2) شرح العقيدة التدمرية لناصر عبدالكريم العقل 2/4. مصدر الكتاب دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية http://www.islamweb.net [الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس.

(3) شرح القواعد السبع من التدمرية 10/ 3.

(4) مجموع الفتاوى 3/17- 18.

(5) شرح العقيدة التدمرية للبراك ص127.

إن هذا الدليل يكمل الدليل المتقدم في الرد على أصناف النفاة؛ إذ الحكم في الذات والصفات واحد؛ فما يقال في أحدهما من إثبات أو نفي يقال في الآخر؛ وأخص من يرد به على أهل التكييف الذين يذكرون لصفات الله كيفية؛ أو يسألون عن كيفيتها[1].

ومعنى هذا الدليل: أن من بديهيات العقول أن الله تعالى له ذاتاً منزهة عن مشابهة الذوات؛ فمن أثبت ذاتاً لزمه أن يثبت الصفات، ومن أثبت ذاتاً من غير تشبيه؛ لزمه أن يثبت الصفات من غير تشبيه؛ وأما أن يقال: إن ثمة ذاتاً لكنها مجردة عن الصفات والفعل؛ فهذا من باب التناقض، وهو بمعنى قولنا: إن هذا الشيء موجودٌ ومعدوم. ويقال لهم: ما دمتم تؤمنون بأنه سبحانه واجب الوجود؛ قائم بنفسه الغني عما سواه؛ فهذه الحقيقة متضمنة لإثبات الصفات؛ وإذا قيل: إن ثمة ممكناً قائماً حياً؛ لزم أن يكون متصفاً بصفات وأفعال تليق به، وإذا جُرد عن صفاته وأفعاله اللائقة به امتنع وجوده؛ لأن من صفاته الحياة، فإذا جرد عن الحياة أصبح ميتاً عدماً، فكذلك ما يتعلق بالذات، وهذا في حق المخلوق؛ فالخالق من باب أولى[2].

فمن قال لنا– مثلاً–: كيف استوى؟ يقال له: كيف هو الله؟ فإذا قال: أنا لا أعلم؛ قيل له: ونحن لا نعلم كيفية صفاته؛ إذ العلم بكيفية الصفة؛ يستلزم العلم بكيفية الموصوف[3].

فحواب: كيف استوى؟ أن الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عن الكيفية بدعة؛ لأنه سؤال عما لا يعلمه البشر، ولا يمكنهم الإجابة عنه، والشرع لا يأتي بألفاظ مجردة عن المعاني؛ ولذلك فعلى من يؤمن بالآية أن يؤمن بمعناها، أو بمعنى فيها؛ أياً كان هذا المعنى[4].

الدليل الثالث: الاستدلال بقياس الأولى:

---

(1) انظر شرح العقيدة التدمرية للبراك ص181 بتصرف.

(2) شرح القواعد السبع من التدمرية 11/ 2.

(3) انظر شرح العقيدة التدمرية للبراك ص183–184.

(4) شرح القواعد السبع من التدمرية 3/11.

لإثبات الكمال المطلق لله، ونفي النقائص عنه تعالى يمكن إثبات ذلك بدليل قياس الأولى وهو دليل عقلي صحيح يمكن استعماله، فكل كمال للممكن لا نقص فيه بوجه من الوجوه؛ غير مستلزم للعدم بوجه؛ فالواجب القديم أولى به؛ لأن الكمال الحاصل للمخلوق إنما استفاده من خالقه، وكل عيب ونقص في نفسه تنزه عنه المخلوق فالواجب نفيه عن الخالق تعالى؛ بطريق الأولى(1). فصفة العلم الإلهي– مثلاً– يستدل لها بقياس الأولى؛ ولا يستدل بقياس تمثيل، ولا بقياس شمول؛ لأن الله سبحانه لا يجوز أن يمثل بغيره؛ ولا أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية يستوي جميع أفرادها(2).

المطلب الثاني: نماذج لإثبات بعض الصفات الإلهية بالعقل

وهنا نتناول ما ذكره الشيخ– رحمه الله– من نماذج للصفات التي يمكن إثباتها بالعقل؛ للرد بذلك على عامة النفاة في دعواهم من أن الصفات لا يدل عليها العقل(3)؛ والنماذج هي:

النموذج الأول: إمكان إثبات بقية الصفات التي نفوها بالعقل:

فمن النفاة من أثبت بعض الصفات؛ كالحياة، والعلم، والبصر؛ فوافقوا السلف فيما أثبتوا؛ لورود النص بها، ولكونها تعلم بالعقل، قال تعالى:ﱡ نح نخ نم نى ﱠ [سورة الملك آية:14] فاتفق النظار من مثبتة الصفات: على أنه تعالى حي عليم؛ فهذه الصفات تعلم بالعقل، والنقل– عند المحققين – ولذا يجب إثبات بقية الصفات الأخرى الثابتة بالنقل؛ كالحب، والغضب؛ لأنه يمكن إثباتها بالعقل أيضا(4).

---

(1) شرح العقيدة الطحاوية 87/1–88، وتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة لابن القيم لأحمد بن إبراهيم بن عيسى تحقيق زهير الشاويش 261/1، نشر المكتب الإسلامي بيروت ط الثالثة 1406هـ، والتحفة المهدية 105/1. وشرح العقيدة الواسطية لمحمد بن خليل حسن هراس ص 136. دار الهجرة للنشر والتوزيع الخبر الطبعة الثالثة، 1415هـ.

(2) شرح العقيدة الطحاوية 87/1–88. بتصرف.

(3) شرح الرسالة التدمرية للخميس ص346– 347.بتصرف.

(4) مجموع الفتاوى 3/ 88.

الجواب العقلي لمن يثبت السبع دون غيرها:

وإثبات الصفات الإلهية السمعية بالعقل ممكن؛ فصفات المعاني المثبتة عندهم بأدلة عقلية ركبوها في أقيسة منطقية، وأنكروا ما سواها من المعاني، وفي المقابل أنكر هذه المعاني السبع المعتزلة، وأثبتوا أحكامها؛ فراراً منهم من تعدد القديم، وهو مذهب كل العقلاء يعرفون ضلاله وتناقضه[1].

فمن يجعل صفة رحمة الله– مثلاً– عبارة عما يخلقه من النعمة. فيقال لهم:لم أثبتم له إرادة حقيقية؛ ونفيتم حقيقة الرحمة؟ فإن قالوا: لأن إثبات هذا تشبيه؛ فالرحمة رقة تلحق المخلوق، والرب منزه عن صفات المخلوقين. قيل لهم: وكذلك يقول من ينازع في الإرادة: إن الإرادة المعروفة ميل الإنسان إلى ما ينفعه وما يضره؛ والله منزه عن أن يحتاج إلى عباده.

فإن قالوا: الإرادة التي نثبتها لله ليست مثل إرادة المخلوق؛ قيل لهم: وكذلك الرحمة التي نثبتها لله؛ ليست مثل رحمة المخلوق. فإن قالوا: لا نعقل من الرحمة إلا هذا؟ قيل لهم: ونحن لا نعقل من الإرادة إلا هذا. فلا يجوز التفريق بين المتماثلين؛ فنثبت له إحدى الصفتين ،وننفي الأخرى؛ وليس في العقل، ولا في السمع ما يوجب التفريق[2].

الجوابان العقليان لإثبات بقية الصفات:

فخلاصة القول لمن يقول: بإثبات السبع الصفات لدلالة العقل عليها، وينفي ما عداها لعدم دلالته عليها[3]، بأن يقال لكم جوابان:

الأول: أن يقال: افرض أن العقل لم يدل عليها؟ فعدم دلالته عليها ليس معناه أنها غير موجودة[4]؛ فهب أن ما سلكت من الدليل العقلي لا يثبت ذلك؛ فإنه لا ينفيه،

---

(1) انظر الأسماء والصفات نقلا وعقلا ص: 10.

(2) شرح العقيدة الأصفهانية لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ص 42-44. تحقيق محمد الأحمد المكتبة العصرية بيروت ط الأولى عام 1425هـ.

(3) مجموع الفتاوى 3/ 18.، و 45/6.

(4) التحفة المهدية 69/1.

وليس لك أن تنفيه بغير دليل؛ لأن النافي عليه الدليل كما على المثبت؛ والسمع قد دل عليه، ولم يعارض ذلك معارض عقلي ولا سمعي فيجب إثبات ما أثبته الدليل.

الثاني: أنه يمكن إثبات الصفات المنفية بنظير ما أثبت به تلك من العقليات؛ بأن يقال: نفع العباد بالإحسان إليهم؛ دل على الرحمة؛ كدلالة التخصيص على المشيئة، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم، وعقاب الكافرين يدل على بغضهم؛ كما قد ثبت بالشهادة والخبر من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه والغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته تدل على حكمته البالغة[1]. وذلك أنه إذا قدر اثنان أحدهما يحب نعوت الكمال، ويفرح بها ويرضاها، والآخر لا فرق عنده بين صفات الكمال وصفات النقص، فلا يحب هذا ولا هذا؛ ولا يرضى هذا ولا هذا؛ ولا يفرح بهذا ولا بهذا، كان الأول أكمل من الثاني[2].

جواب ثالث: أن السمع دل على ذلك، والعقل لا ينفيه؛ فيجب العمل بالدليل السالم عن المعارض[3].

ثم إن إثبات سبع صفات فقط؛ خلاف قول السلف، ولقول عامة النفاة؛ فالناس كانوا طائفتين، سلفية، وجهمية فحدثت الطائفة السبعية اشتقت قولا بين قولين، فلا للسلف اتبعوا، ولا مع الجهمية بقوا[4].

النموذج الثاني: إثبات صفة العلو والاستواء لله بالعقل:

إن وصف الله بالعلو والفوقية وصف كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وضده السفول؛ لأن القابل للشيء لا يخلو منه أو من ضده، والسفول مذموم على الإطلاق، لأنه مستقر إبليس[5].

---

(1) مجموع الفتاوى 19/3. و46/6.، و299/13-300.، والتحفة المهدية 68/1.

(2) التحفة المهدية 69/1-70.

(3) انظر مجموع الفتاوى 46/6.

(4) التحفة المهدية 71/1.

(5) شرح الطحاوية 380/2.

وعلوه تعالى ثابت بالعقل، والشرع، والفطرة؛ فقد وصف نفسه به في أكثر من موضع في كتابه، قال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ۩ ﴿٥٠﴾﴾ [سورة النحل آية:50] فصرح بالفوقية مقرونا بأداة "من" المعينة للفوقية بالذات(1)، وقال سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ ﴿١٨﴾﴾ [سورة الأنعام آية:18].

الدليل العقلي على علو الله:

إن علو الله ومباينته لمخلوقاته يعلم بالعقل، وذلك بالتالي: العلم البديهي القاطع بأن كل موجودين؛ إما أن يكون أحدهما سارياً في الآخر؛ وإما أن يكون قائما بنفسه بائناً من الآخر؛ وذلك بان يقال: أنه تعالى لما خلق العالم:

أ- إما أن يكون خلقه في ذاته، وهذا باطل باتفاق الجميع. وأنه يلزم منه أن يكون الله سبحانه محلاً للخسائس، والقاذورات.

ب- أو أنه سبحانه خلق مخلوقاته خارجاً عن ذاته، وهذا هو الحق؛ فيقتضي أن يكون العالم واقعا خارج ذاته، منفصلاً عنه؛ فتعينت المباينة.

وأن قول إن الله غير متصل بالعالم، وغير منفصل عنه؛ فغير معقول؛ بل يقتضي نفي وجوده بالكلية(2).

صفة الاستواء:

وأما صفة الاستواء فهي من الصفات الفعلية الخبرية التي لا تثبت إلا بالنص؛ وقدكان استواء الله على عرشه بعد خلقه للسموات والارض؛ كما في القرآن والتوراة(3). وليس لنا من الاستواء إلا للمعنى العام المفهوم من الوضع اللغوي؛ وهنا ينتهي علم العباد، وأما ما زاد على هذا القدر من محاولة إدراك حقيقة الصفة؛ أو اللجوء إلى

---

(1) شرح العقيدة الطحاوية 381/2.

(2) انظر شرح العقيدة الطحاوية 389/2- 390.، بتصرف.

(3) التحفة المهدية 168/1.

التأويل، والخروج باللفظ عن ظاهره؛ أو دعوى التفويض، فكل ذلك تكلف نُهينا عنه، وقولٌ بغير علم[1].

وهي صفة مدح الله بها نفسه في مواضع من كتابه، والرب لا يمدح نفسه بنقص، قال سبحانه: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ ﴾ [سورة يونس آية:3] وقال عزوجل: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝﴾ [سورة طه آية:5] وعلى ذلك اتفق سلف الأمة، وأئمتها، وكلامهم مشهور في ذلك[2].

ومعاني الاستواء في اللغة معلومة؛ كالعلو، والارتفاع، والاستقرار، والتمكين فيه[3]. كما نص عليه جميع أهل اللغة، والتفسير المقبول؛ وكما هو معلوم بين الصحابة والتابعين[4].

التعريف بالعرش:

وكلامنا عن الاستواء يحوجنا للتعريف بماهية العرش فهو: سرير ذو قوائم، كالقبة على العالم، وهو سقف المخلوقات محيط بها؛ تحمله الملائكة له أطيط؛ ؛ وليس هو فلكا مستدير من جميع جوانبه[5]، وهو أعظم المخلوقات قاطبة.

العلاقة بين الله وعرشه:

الله تعالى خالق العرش وهو غني عنه وعن حملته؛ وكونه فوق عرشه لا يلزم أن يكون السافل حاويا للعالي، محيطاً به، حاملا له، ولا أن يكون الأعلى مفتقراً إليه؛ بل إن لوازم علوه من خصائصه؛ وهي حمله بقدرته للسافل، وفقر السافل إليه، وغناه سبحانه عن السافل، وإحاطته به. فالله فوق عرشه مع حمله له بقدرته، وهذه اللوازم

---

(1) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية ص 228 .

(2) التحفة المهدية 1/ 167.

(3) التحفة المهدية 171/1.

(4) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية ص 228 .

(5) انظر شرح العقيدة الطحاوية 366/2.والتحفة المهدية 181/1.

منتفية عن المخلوق؛ فالسماء فوق الأرض وليست مفتقرة إليها، والرب أعظم شأنا من أن يلزم من علوه ذلك؛ وهو لما استوى على العرش ليس لحاجته إليه؛ بل له في ذلك حكمة اقتضته[1].

والله قد خلق العالم بعضه فوق بعض، ولم يجعل عاليه مفتقراً إلى سافله[2]. والمراد من إحاطته تعالى بمخلوقاته إحاطة عظمة، وسعة، وعلم، وقدرة، وأنها بالنسبة إلى عظمته كالخردلة في يد أحدنا[3].

ولا يعني ذلك أنه تعالى إذا وصف بالاستواء على العرش كان كاستواء الإنسان على ظهور الأنعام؛ فيتخيل أنه إذا كان مستويا على العرش كان محتاجاً إليه؛ فقياس هذا أنه لو عدم العرش لسقط الرب تعالى[4]. وليس معنى كونه في السماء أنه داخلها؛ فهذا القول جهل وضلال بالاتفاق؛ فالشمس في السماء وليست داخلة فيها؛ ثم يقال لنفاة العلو إذا قلتم: إن معنى استوائه على العرش غلبته؛ لزم من ذلك أن يكون لله مغالب على عرشه، وأنه كان خارجاً عن ملكه؛ ثم استولى عليه؛ فإن قالوا: استيلاؤه على عرشه هو على ما يليق به، ولا يلزم منه محذور. قيل لهم: وصعوده وارتفاعه على عرشه هو على ما يليق به، ولا يلزم منه محذور[5].

والقوم لبّسوا على أنفسهم وعلى غيرهم؛ فلم يميزوا هذا التمييز، ولم يفصلوا مثل هذا التفصيل، فلو فصلوا؛ لهدوا إلى سواء السبيل؛ وعلموا مطابقة العقل الصريح للتنزيل، ولسلكوا خلف الدليل[6].

النموذج الثالث: إثبات رؤية المؤمنين لله تعالى في الجنة بالعقل:

---

(1) شرح العقيدة الطحاوية 372/2

(2) مجموع الفتاوى 51/3-52.

(3) انظر شرح العقيدة الطحاوية 374/2. بتصرف.

(4) مجموع الفتاوى 49/3 .

(5) التحفة المهدية 170/1.

(6) الصواعق المرسلة 1220/4.

إن رؤية المؤمنين لله في الجنة من أشرف مسائل أصول الدين؛ شمّر إليها المشمّرون، وتنافس فيها المتنافسون؛ وحرمها الذين هم عن ربهم محجوبون[1]. فالله يأمر أهل الجنة بزيارته تكريماً لهم؛ ومن رآه حصل له من التشريف ما لا يحصل له بأي شيء آخر.

وليست الرؤية من صفات الله؛ لأنها لا تقوم به؛ بل المؤمنون هم الذين يرونه؛ وإنما أدخلت في عداد الصفات؛ لأنها محل نزاع[2].

جماهير أهل السنة يثبتون الرؤية:

يؤمن برؤية أهل الجنة لربهم بغير إحاطة ولا كيفية جماهير أهل السنة من الصحابة، وسائر طوائف أهل الكلام[3]، وعمدتهم قوله سبحانه: ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ٢٣﴾ [سورة القيامه آيتي:22-23] فالمؤمنون يرونه يوم القيامة[4]. وبرؤيتهم له تكون وجوههم حسنة بهية مسرورة من النضارة؛ وبما ثبت من الاحاديث الصحاح المتواترة التي لا يمكن دفعها[5].

الطرق العقلية الصحيحة لإثبات رؤية المؤمنين لله:

كما أن الرؤية ثابتة بالشرع فإنه كذلك يمكن إثباتها بالعقل، بأن يقال:

أ- إن كل موجود تصح رؤيته.

ب- وإن كل قائم بنفسه يمكن رؤيته. وهذه أصح.

ج- ويمكن إثبات الرؤية بغير هذين الطريقين؛ وذلك بالتقسيم الدائر بين النفي والإثبات فيقال:

---

(1) شرح العقيدة الطحاوية 208/1.

(2) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه ص: 337.

(3) شرح العقيدة الطحاوية 208/1.

(4) التفسير الكبير مفاتيح الغيب730/30. لمحمد بن عمر التيمي الرازي دار إحياء التراث العربي بيروت ط الثالثة1420هـ، وشرح العقيدة الطحاوية208/1.

(5) تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن كثير تحقيق سامي سلامة 279/8. دار طيبة للنشر والتوزيع ط الثانية 1420هـ/1999م.

إن الرؤية لا تتوقف إلا على أمور وجودية؛ فإن ما لا يتوقف إلا على أمور وجودية؛ يكون الموجود الواجب القديم أحق به من الممكن المحدث(1).

عدم وجود أدلة عقلية صحيحة تمنع رؤية المولى تعالى:

ومما يؤكد الرؤية أنه لا توجد أدلة عقلية صحيحة تمنع الخلق من رؤية الله لوجهين:

الأول: ليس في العقل ما ينافي ذلك؛ بل الضرورة والراهين العقلية توافق ما دل عليه القرآن قال تعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝٦﴾ [سورة سبأ آية: 6] وما يذكر من الحجج العقلية المخالفة لمدلول القرآن؛ فهو شبهات فاسدة؛ عند من له خبرة جيدة بالمعقولات.

الثاني: لو فرض أن هناك دليلا عقلياً ينافي مدلول القرآن؛ لكان خفياً دقيقاً ذا مقدمات طويلة مشكلة متنازع فيها؛ ليس فيها مقدمة متفق عليها بين العقلاء(2).

الخاتمة

أهم النتائج التي توصل لها البحث:

* أن باب الأسماء والصفات من أعظم مباحث العقيدة التي يجب الاعتناء بها، فيجب على كل مسلم أن يحوي عقله وقلبه على الاعتقاد الصحيح الخالي من أي تشويش أو آراء فاسدة أو مبتدعة.

* أن العلم بصفات الله كان وما يزال أجّل العلوم وأشرفها؛ ومصدره الأول الوحي، والوحي يجمع بين دلالة الشرع ودلالة العقل، ولذا فإن الوحي يأتي بما يوافق العقل ويحار فيه؛ بل ويفوقه بمراحل.

* أن لتوحيد الأسماء والصفات أهمية عظيمة لأنه شطر من الإيمان بالله، فمن لم يؤمن به لم يحقق الإيمان بربه ومعبوده.

---

(1) مجموع الفتاوى 88/3.

(2) مجموع الفتاوى 472/6.

* أن الوحي فتح للعقل آفاقا؛ ليتألق ويبدع العقل في ظل الوحي باستنتاجات صحيحة، وأحكام صائبة.

* أنه يمكن إثبات عامة الصفات الإلهية بالأدلة العقلية التي أثبتها الوحي؛ باستثناء الصفات الخبرية لتوقف ثبوتها على الوحي، وفي ذلك صيانة للعقل من الانحراف.

* أن العلاقة بين الوحي والعقل علاقة تكامل؛ فالعقل مكلف بالوحي؛ والوحي أنزل لينير له الحق ويبصره ويعمل به وينطلق من خلاله.

* أن الأمور الاعتقادية تقوم على التسليم المطلق لله، والله تعالى لا يأمر إلا بخير؛ ولا ينهى إلا عن شر؛ فلا يحق لأحد أن يعترض على حكمه أو يتحايل عليه.

* أن الوحي هو المصدر المعصوم الذي يجب الرجوع إليه عند التنازع؛ ولذا أمرنا بالرد إليه عند التنازع، ولا يكون الرد إلا لمصدر يجمع بين الناس ويؤلف بينهم.

* أنه لو كانت مناهج العقلانيين الصرفة صائبة لاتفقت أقوالهم، واتحدت آراءهم.

* أن العقلانيين أرادوا تقرير القضايا الغيبية بالعقل المجرد، وعلم العقل محدود، فهو لم يدرك ذاته بعد، فكيف له أن يتسلط على قضايا أكبر منه!؟

* أن علينا تفادى الخوض في المسائل العقلية والفلسفية الزائدة عن حد الحاجة خصوصا ما يتعلق بالغيب لعدم الجدوى في الغالب.

* أن المقصد الحق من دراستنا لأسماء الله وصفاته هو تعظيم الله تعالى بها، وجعلها فاعلة مؤثرة في قلوبنا وسلوكنا، بحيث يظهر ذلك على جوارحنا ومعاملاتنا مع ربنا، ومع خلقه.

قائمة المصادر والمراجع

1. أساس التقديس في علم الكلام لفخر الدين محمد بن عمر الرازي طبع بمطعة كردستان العلمية بمصر 1328هـ.
2. أسماء الله وصفاته وموقف أهل السنه منها لمحمد بن صالح العثيمين دار الشريعة ط

الأولى 1424هـ/2003م.

3. الأسماء والصفات نقلا وعقلا لمحمد الأمين الشنقيطي نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة ط السنة الخامسة، العدد الرابع، ربيع ثاني 1393هـ/1973م.

4. الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات من كلام ابن تيمية لعبدالقادر عطا صوفي نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة الرسائل الجامعية رقم 144 ط الأولى عام 1433هـ.

5. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين الشنقيطي دار الفكر للطباعة والنشر بيروت لبنان عام 1415هـ/1995مـ

6. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية تحقيق مجموعة من المحققين نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف بالمدينة ط الأولى1426هـ.

7. التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية لفالح بن مهدي نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة ط الثالثة 1413هـ.

8. التعليق على القواعد المثلى لعبد الرحمن بن ناصر البراك إعداد عبدالله المزروع دار التدمرية ط الأولى عام1431 هـ/2010م.

9. تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن كثير تحقيق سامي سلامه دار طيبة للنشر والتوزيع ط الثانية1420هـ/1999م.

10. توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة لابن القيم لأحمد بن إبراهيم بن عيسى تحقيق زهير الشاويش المكتب الإسلامي بيروت ط الثالثة 1406هـ.

11. التوضيحات الأثرية لمتن الرسالة التدمرية جمع وترتيب فخر الدين بن الزبير المحسي مكتبة الرشد ناشرون ط الخامسة 2012/1433م.

12. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان لعبد الرحمن بن ناصر السعدي تحقيق عبد الرحمن اللويحق نشر مؤسسة الرسالة ط الأولى1420هـ/2000م.

13. الحاوي في تيسير شرح عقيدة الطحاوي لصالح محمد مطهر دار الدليقان وأجيال التوحيد الرياض عام 1438هـ

14. حقيقة المثل الأعلى وآثاره لعيسى الغامدي دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع السعودية ط الأولى 1427هـ/2006م.

15. درء تعارض العقل والنقل لأحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني تحقيق محمد رشاد سالم نشر جامعة الإمام بالسعودية ط 2عام1411هـ/1991م.

16. دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية عرض ونقد لعبد الله الغصن دار ابن

الجوزي للنشر والتوزيع، السعودية ط الأولى عام 1424هـ.

17. الرسالة التدمرية لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية تحقيق محمد السعوي دار المنهاج للنشر الرياض ط الأولى عام1431هـ.

18. رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب لعلي بن إسماعيل بن أبي بردة الأشعري تحقيق عبد الله الجنيدي نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة عام 1413هـ.

19. شرح الرسالة التدمرية لمحمد بن عبد الرحمن الخميس دار أطلس الخضراء 1425هـ/2004م.

20. شرح العقيدة الأصفهانية لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية تحقيق محمد الأحمد المكتبة العصرية بيروت ط الأولى عام 1425هـ.

21. شرح العقيدة التدمرية لعبدالرحمن البراك اعداد عبدالرحمن السديس دار التدمرية ط الثالثة 1434هـ/2013م.

22. شرح العقيدة التدمرية لمحمد بن صالح العثيمين اصدار مؤسسة ابن عثيمين الخيرية ط الأولى 1427هـ.

23. شرح العقيدة التدمرية لناصر العقل مصدر الكتاب دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية http://www.islamweb.net الكتاب مرقم آليا ورقم الجزء هو رقم الدرس .

24. شرح العقيدة الطحاوية لصالح آل الشيخ مكتبة دار الحجاز مصر ط الأولى عام 1433هـ.

25. شرح العقيدة الطحاوية لعليّ بن محمد ابن أبي العز تحقيق شعيب الأرنؤوط والتركي مؤسسة الرسالة بيروت ط العاشرة 1417هـ/1997م.

26. شرح العقيدة الواسطية لمحمد بن خليل هراس دار الهجرة للنشر الخبر ط الثالثة 1415هـ.

27. شرح القواعد السبع من التدمرية ليوسف بن محمد الغفيص بترقيم الشاملة آليا مصدر الكتاب دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية http://www.islamweb.net وهو مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس.

28. الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه لمحمد أمان جامي نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة ط الأولى 1408هـ

29. الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية تحقيق علي الدخيل الله نشر دار العاصمة الرياض ط الأولى 1408هـ.

30. فتاوى ورسائل الشيخ عبدالرزاق عفيفي قسم العقيدة.
31. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني لأحمد النفراوي دار الفكر عام النشر 1415هـ/1995م.
32. الفوائد البهية في تراجم الحنفية لمحمد عبدالحي اللكنوي تصحيح محمد النعساني ط دار السعادة مصر ط الأولى عام 1324هـ.
33. القول المفيد على كتاب التوحيد لمحمد بن صالح العثيمين دار ابن الجوزي ط الثانية عام 1424هـ.
34. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لمحمود بن عمرو الزمخشري دار الكتاب العربي بيروت ط الثالثة عام 1407هـ .
35. مجموع الفتاوى لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية تحقيق عبد الرحمن بن قاسم مجمع الملك فهد لطباعة المصحف المدينة عام النشر 1416هـ/1995م.
36. مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي تحقيق يوسف الشيخ المكتبة العصرية الدار النموذجية بيروت ط الخامسة1420هـ/1999م.
37. مذكرة في أصول الفقه لمحمد الأمين الشنقيطي مكتبة العلوم والحكم المدينة ط الخامسة 2001م.
38. معالم أصول الدين لمحمد بن عمر الرازي تحقيق طه عبد الرؤوف دار الكتاب العربي بيروت.
39. المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرون دار الدعوة.
40. مفاتيح الغيب لمحمد بن عمر التيمي الرازي دار إحياء التراث العربي بيروت ط الثالثة1420هـ
41. الموافقات لإبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي تحقيق أبو عبيدة مشهور دار ابن عفان ط الأولى1417هـ/ 1997م.
42. النبوات لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية تحقيق عبد العزيز الطويان أضواء السلف الرياض ط الأولى1420هـ/2000م
43. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ليوسف بن تغري الحنفي وزارة الثقافة والإرشاد القومي دار الكتب مصر.
44. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأحمد بن خلكان تحقيق إحسان عباس دار صابر بيروت ط عام1971م.